ورقة حقائق

في اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء 27 آب/ أغسطس من كل عام

احتجاز الجثامين: سياسة الاحتلال الإسرائيلي في معاقبة الفلسطينيين بعد الموت

نظرة عامة

على مدى أكثر من خمسة عقود، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قواتها، وتحرم عائلاتهم من أبسط حقوقهم في وداع ودفن أحبّائهم بكرامة. تُحتجز الجثامين إمّا في مقابر سرّية تعرف بـ"مقابر الأرقام" أو في الثلاجات، هذه السياسة ليست عَرَضية، بل تم تثبيتها تدريجياً في المنظومة الإسرائيلية، هذه السياسة هي امتداد لمنطق السيطرة الاستعمارية الذي يتجاوز حياة الفلسطينيين ليطال موتهم أيضاً، فيسلبهم الكرامة والذاكرة وحق الوداع.

سياسة السيطرة على الموت

يمثل احتجاز الجثامين أحد أبرز أشكال ما يسميه الباحثون بـ"سياسات الموت" أي استخدام الجسد بعد الوفاة كوسيلة للهيمنة والقمع، فمن خلال حرمان الفلسطينيين من الحداد العلني، تفرض سلطات الاحتلال سيطرتها حتى على أعمق مشاعر الفقد، وغالباً ما تُجبر العائلات على انتظار طويل بلا نهاية لاسترداد جثامين أبنائها، وحتى بعد الأفراج تُفرض عليها في بعض الحالات شروط قاسية: دفن ليلي، عدد محدود من المشاركين، وحضور أمني مكثّف. بهذه الطريقة، لا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حياة الفلسطينيين فحسب، بل على طقوس موتهم وذاكرتهم أيضاً.

احتجاز الجثامين في القانون الإسرائيلي

بدأ احتجاز الجثامين كممارسة عسكرية غير منتظمة، لكنه سرعان ما ترسّخ في البنية القانونية الإسرائيلية، فمنذ عام 1967 دُفن المئات في مقابر الأرقام السرية، وفي عام 2004 صدر توجيه يقيد هذه الممارسة

مؤقتاً، لكنها عادت بقوة في 2015 استناداً إلى أنظمة الطوارئ البريطانية لعام 1945. وفي 2017 قضت المحكمة العليا بعدم وجود أساس قانوني للاحتجاز، لكنها أرجأت تنفيذ الحكم لمنح الحكومة فرصة لتشريع يضفي عليه "شرعية"، استجاب الكنيست بتعديل قانون مكافحة الإرهاب عام 2018، مانحاً الشرطة صلاحية رسمية لاحتجاز الجثامين. وفي 2019 تراجعت المحكمة عن قرارها وأجازت الاحتجاز لأغراض "المساومة"، قبل أن يتم توسيع السياسة عام 2020 لتشمل جميع الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات. وهكذا تحوّلت ممارسة غير قانونية إلى منظومة قانونية متكاملة عبر مزيج من الأوامر العسكرية والقرارات القضائية والتشريعات الجديدة.

الأثر الإنساني على العائلات

تخلّف هذه السياسة آثاراً إنسانية مدمّرة. تعيش العائلات في حالة "حداد معلّق"، عاجزة عن بدء مسار الحزن الطبيعي في غياب الجثمان. وغالباً ما تُسلَّم الجثامين وهي مجمّدة أو مشوّهة، فتضاعف صدمة الأهل وتسرق منهم فرصة الوداع الأخير. كما تشترط سلطات الاحتلال في كثير من الحالات مبالغ مالية باهظة، أو فرض دفن ليلي، أو نقل الجثمان إلى مقابر بعيدة عن العائلة. هكذا يُعاقَب الأحياء مع الأموات، في مناخ من القهر والإذلال يمتد حتى ما بعد الموت.

الأرقام والحجم

تشير بيانات الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء إلى أنّ الاحتلال ما زال يحتجز جثامين 726 شهيداً في ثلاجاتها ومقابر الأرقام. من بينهم 256شهيداً مدفونين في مقابر الأرقام، و 469شهيداً محتجزين منذ عودة هذه السياسة في العام 2015، في مؤشر واضح على تصاعد هذه السياسة في السنوات الأخيرة، من بين هؤلاء الشهداء 67 طفلاً، و85 شهيدا من الحركة الأسيرة، و 10نساء، كما توثّق مصادر إسرائيلية احتجاز جثامين أكثر من 1500 شهيدا من قطاع غزة منذ بدء حرب الإبادة في العام 2023 ويتم احتجازهم في معسكر سدي تيمان بظروف غير إنسانية، ما يؤكد الطابع الممنهج والطويل الأمد لهذه الانتهاكات.

انتهاك القانون الدولي

تحظر القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بشكل قاطع هذه الممارسات. إذ توجب اتفاقيات جنيف المعاملة الكريمة للقتلى وإعادة جثامينهم إلى ذويهم. يشكل احتجاز الجثامين انتهاكاً لحق الكرامة والحياة الأسرية والحرية الدينية، كما يرقى في بعض الحالات إلى جريمة الإخفاء القسري.

التحرك الشعبي

في عام 2008 أطلق مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، لتوثيق الحالات، ومتابعتها قضائياً، وحشد الدعم الدولي. وكانت العائلات في طليعة هذا النضال، تنظم الاحتجاجات وتصرّ على حقها الطبيعي في دفن أبنائها. أصوات الأمهات والآباء حولت المأساة الفردية إلى قضية وطنية، تربط بين الكرامة الشخصية والذاكرة الجماعية. وباتت هذه القضية ركناً أساسياً في مواجهة سياسات المحو التي يمارسها الاحتلال.

النضال مستمر

إنّ احتجاز الجثامين يمثل امتداداً ممنهجاً للهيمنة الاستعمارية، حيث يُعاقَب الفلسطيني مرتين: في حياته وبعد موته. بتحويل الجثامين إلى أوراق مساومة، وحرمان العائلات من الحداد، تسعى إسرائيل إلى محو الذاكرة والسيطرة على أقدس الطقوس الإنسانية. ومع ذلك، تواصل العائلات الفلسطينية والمجتمع المدني نضالها، لتحويل معركة استرداد الجثامين إلى جزء لا يتجزأ من النضال الأوسع من أجل العدالة والكرامة والحق في التذكر. إنّ التضامن الدولي والمساءلة القانونية باتا أكثر من ضرورة ملحّة لوقف هذه الممارسات وضمان الحق الإنساني العالمي في الكرامة حتى بعد الموت.